

# الممارسة الديمقراطية للشباب « نموذج الشباب الجامعي »

## 1- مقدمة الدراسة وخلفيتها النظرية

### المقدمة

تحتل المسألة الديمقراطية أهمية مركزية في مجال الحياة السياسية والاجتماعية وتطرح هذه المسألة نفسها بقوة كبيرة في خضم المشكلات الكبرى التي تواجه المجتمع الإنساني المعاصر. لقد أثارت إشكالية الديمقراطية جدلاً فكرياً عنيفاً بين أعداد كبيرة من المفكرين والباحثين المهتمين بالقضايا المجتمعية، الأمر الذي شكلت فيه هذه المباحثات والاختلافات والتباينات مرتكزاً وقاعدة النمو عدد كبير من النظريات الاجتماعية التي تبحث في مسائل الديمقراطية وماهيتها. إن إشكالية الديمقراطية تنصدر أية إشكالية مجتمعية وتمديداً في المجتمعات المعاصرة، وما يدعم هذه الرؤية. أن تاريخ المجتمعات الإنسانية هو تاريخ الصدام على النفوذ والسلطة والثروة والمال، ولا غرابة في ذلك لأن تاريخ المجتمعات الإنسانية هو تاريخ مليء بالحروب الرامية قادها الإنسان تحت ذرائع شتى بعضها باسم الحق والعدالة وبعضها الآخر باسم الدين والقيم والأخلاق والبعض الآخر باسم التميز والتفوق والعرقية من نافل القول وصادقه أن الغالبية العظمى أن لم نقل كل هذه الحروب قامت من أجل الهيمنة والنفوذ والاستيلاء على إرادة الغير وحقه في الحياة. وعليه فإنه يمكن القول أن الإنسانية عرفت اتجاهين اثنين أو محورين أساسيين يتبلور فيهما الوجود الإنساني وتاريخه برمته هذين الاتجاهين: الاتجاه الأول ويمثله المتعطشون إلى السلطة والقوة والهيمنة، لا يؤولون أو يدخرون جهداً أو وسيلة تمكنهم من إخضاع الآخر وبكل الوسائل المتاحة من القوة الفيزيقية إلى العصا ومن ثم السيف فالبارود وصولاً إلى سلاح التدمير الشامل والذي تم استخدام فعلا في الحرب العالمية الثانية 1945 ليؤدي بحياة ما لا يقل عن نصف مليون من البشر وهذا باسم الحرية والليبرالية والديمقراطية... إلخ أليست مكينة ومنكوية تلك الأحرف التي كوَّنت منها تلك المفاهيم أليست يتيمة لأنها تم تشويهها وأدخلت في أنساق فكرية مناقضة لها تماماً لتتم عملية لوى للأعناق وكسر للرقاب وبما يتناقض مع مفهوم النسق تناقضاً تاماً؛ هو مجموعة الوحدات المترتبة ترتيباً مخصوصاً والمتصل بعضها ببعض اتصالاً به تنسيق، لكي تؤدي إلى غرض معين أو لكي تقوم بوظيفة خاصة»<sup>(1)</sup> لقد شوه أصحاب الاتجاه الأول وعبر التاريخ الإنساني إنسانية الإنسان واعتدوا عليها شر اعتداء ولكن هؤلاء لا تتقصهم الحجة ولا تعوزهم القوة في محاولة

إثبات أنهم على حق فيما قاموا وفيما سيقومون أي أنهم ليسوا بدون شرعية تاريخية لأن التاريخ يكتبه الأقوياء.

«أما الاتجاه الثاني ويتجلى في صورة المناضلين من أجل العدالة والحق والحرية الإنسانية وصفحات التاريخ مليئة بأسماء هؤلاء ولربما لا يتسع التاريخ كله لاستيعابهم. ولو تفحصنا التاريخ الإنساني برمته لرأيناه مرتسماً بين هاتين الضفتين أفرحاً وأتراحاً، فأسى وأحزان، وفي مسار هذه الصورة المزدوجة للصراع يأخذ الإنسان وضعية بين وضعيتين، هما: وضعية الهزيمة أو وضعية الانتصار. فهناك من ينتصر لحرية ويسجل الملاحم، وهناك من يؤسس وجوده ومفقا لمبدأ القوة والتسلط فيدفع حشوداً من البشر إلى دائرة الهزيمة والخضوع والعبودية والقهر»<sup>(2)</sup>.

«لقد كان التسلط وما زال في أصل الحروب والمآسي الإنسانية المروعة، وما زال هذا التسلط يسجل في كل لحظة من لحظات وجود البشر، وحياتهم المعاصرة والقديمة، فيض آلام ومعاناة بشرية قوامها الفتك والتدمير والقتل»<sup>(3)</sup>.

إننا أمام تاريخ إنساني شقي وتعس ولكنه المدعي بأنه تاريخ الإنسان الذي تميز فيه بالانتصار لعقله وإرادته في فهم الطبيعة وظواهرها تفسيراً وتغييراً وصولاً إلى سكنى الفضاء. فهل كل هذا التقدم مرهون بإقصاء للآخر والتكثيف به أم أن الإنسان لا يستطيع أن يشعر بوجوده الحقيقي ولا بتقدمه العقلي إلا من خلال فعل الحركة والتغير وجزء من عملية الحركة والتغير هو استعداد لأبناء جنسه إحساساً بالوجود الحقيقي والفاعل ومن أجل عدم الاسترخاء والركون؟ هل الطبيعة فعلت شيئاً أصيلاً كهذا في الإنسان من أجل ألا يعيش خدراً مستسلماً للرغبة والراحة. على أية حال وفي غمرة تلك التساؤلات المرة لأنها تجانب الحقيقة، يستيقظ الإحساس بالأمل الذي لا بد منه وقد لا نراه محققاً ترتسم أمامنا عبارة الفيلسوف الألماني هيجل: «إن بومة منيرا لا تحلق إلا عند الغسق» عبارة قالها هيجل تفيد أن الحكمة تلتقن في أحلك الأوقات صعوبة ومساوية.

إن عالمنا الراهن يعيش أزمة حقيقية على المستوى العالمي تتبدى هذه الأزمة من خلال الممارسات الفعلية على المستوى العالمي ومحاولة قوة واحدة وحيدة في العالم فرض إرادتها وتفكيرها ونمط حياتها وأسلوب عيشها على العالم قاطبة فهي التي تصدر القوانين وتحاكم وفقها فمن ليس معنا فهو ضدنا قال أي مدر نحن كدول عالم ثالث وكدول عربية يقع علينا ربما أكثر ما يقع على أي مجتمعات أخرى من تبعات تلك السياسية وممارساتها، والأكثر إيلاماً للنفس أن ذلك يمارس باسم الديمقراطية والحرية والعدالة وتخليص الشعوب وسفك كل يوم دماء غزيرة غزيرة عالية على أصحابها دون إمكانية للقول تصریحاً أو تلميحاً أن ذلك مخالف لقيم الحق والعدل والحرية ومناف لكل شكل من أشكال الديمقراطية، وحتى منذ أن استلبت حرية الإنسان وإرادته ووقف مدافعاً عنها ممتشقا سيف الحق ربما لم تكن أفواه البشر والدول كما هو عليه الحال الآن. سيما وأنا أصحاب حق وعدل وكرامة ولكن القابض على حرية وكرامته كالقابض على جمرة

من نار, فكيف لنا أن ندافع عن حريتنا ووجودنا وكرامتنا وبماذا أو ما السبيل إلى ذلك? بتقديرنا أن الخيار والطريق الوحيد هو المزيد من الحرية والممارسة الديمقراطية لأنه فقط بالحرية وممارسة الديمقراطية يمكننا أن نكون داخل التاريخ الإنساني وليس خارجه من لا يمارس حريته هو خارج التاريخ وليس داخله ومن هو خارج التاريخ فهو ميت لا بل هو مهزوم وميت معا وعليه فإن في دراستنا هذه نسق إلى طرح التساؤلات التالية.

1- كيف نؤصل للديمقراطي2- هل الديمقراطية تتنافى مع مجتمعنا وقيمنا.

3- كيف نمارس الحياة الديمقراطية. وما هي حدود هذه الممارسات.

### إشكالية الدراسة

يتوقف مستقبل الديمقراطية في اي مجتمع من المجتمعات على تجربة هذا المجتمع وما ادت اليه هذه التجربة من نتائج في مجال المشاركة السياسية وحقوق الانسان ومقدار الامن المتحقق وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية وعلى مستويات التنمية المتحققة وانعكاسات تلك التنمية على تحسين المستوى الحياتي للناس اضافة الى ذلك فان الديمقراطية ومستقبلها مرتبط ارتباطا شديدا بنوعية البنى المجتمعية القائمة وما يحكم تلك

البنى من علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية شديدة التنوع ذلك كله يحكم حركة الافراد الفاعلين ومدى قدرتهم على ممارسة حقهم في التعبير عن مصالحهم واراداتهم تعبيرا حرا وعليه فان عملية التحول والانتقال من حياة قائمة على عدم المشاركة الى حياة فاعلة مليئة بالمشاركة الا ان ذلك ليس امرا ناخذه او نمارسه او نحصل عليه متى نشاء وانما هو تجربة الحياة والعملية التاريخية المجسدة بالزمان والمكان وكل ما يقع بينهما من افعال لافراد فاعلين تختلف افعالهم باختلاف مصالحهم وقيمهم وبما ان الفكرة الجوهرية في الديمقراطية

بسيطة جدا وتعني فيما تعنيه ان يتولى الناس حكم انفسهم وادارة شؤون حياتهم ولكن تحت مظلة العدل والمساواة وهذا بحد ذاته يتنافى مع مفهوم الرعاية ومفهوم التبعية والوصاية والاملاء والقصور 0000 الخ

وهذه المفاهيم تحكم اعدادا كبيرة من المجتمعات على المستوى الداخلي والخارجي من مفهوم الوصاية الدولية والانتداب الى مفهوم الحكام الى مفهوم القوي والضعيف والغني والفقير والقاصر والراشد0 على اية حال نحن نعيش كبشر في مجتمعات هذه المجتمعات محكومة بعوامل التغيير والتبدل

وبالتالي بمأن الواقع الذي نعيشه هو واقع متبدل ومتغير فالمفاهيم هي نتاج هذا الواقع المتغير فهي الأخرى متغيرة ومفهوم الديمقراطية هو واحد من تلك المفاهيم التي تخضع للتغيير والتبدل من هنا جاء اختلاف الآراء حولها كنتيجة منطقية لاختلاف التجربة التي يعيشها الناس ولكن دون ان يعني ذلك ان مشروعية التساؤل تفقد حقيها في التعبير عن هذا الواقع لذلك فاننا نبرر طرح التساؤلات التالية في اطار محاولة مقاربتها في الاطار النظري او العملي للبحث الذي يسعى ان يقارب المفهوم تاريخيا ومدى مقاربة هذا المفهوم لحياة الشباب

- الجامعي السوري نموذج جامعة دمشق وذلك من خلال المؤسسات التي يتحرك في  
اطارها هذا الشباب  
ومن هذه الاسئلة
- 1- ما هي الديمقراطية ؟
  - 2- ما هي حدود مشاركة الشباب الجامعي السوري في الحياة الديمقراطية؟
  - 3- ما هي اشكال هذه الممارسات ؟
  - 4- ما هي بعض معيقات هذه المشاركة؟

#### الدراسات السابقة

هناك كم كبير من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الديمقراطية كظاهرة إنسانية إشكالية لم يتم بعد القول الفصل في النموذج النهائي بها على الرغم من أن هناك بعض النظريات التي جازمت قاطعة أن هناك نماذج محدده يمكن أن تكون صالحة لجميع الشعوب كما هو حال نظريات التنمية الاجتماعية هذا من جهة من جهة ثانية عدد كبير من تلك الدراسات يجمع على أن المجتمعات العربية لم تعرف معنى الديمقراطية ولم تتذوق طعمها بعد، وهذا ما أكده فهمي جدعان في دراسة له بعنوان نحن والديمقراطية -منظور تنويري حيث قال: لم يعرف القرن العشرين العربي إلا الأضواء خادعة ووعدا كاذبة. فلم يقدر لدعوى الديمقراطية أن تجد في الفضاءات العربية مكاناً طيباً. (... ) بيد أن الأخطر من ذلك أن مفهوم الديمقراطية نفسه لم يجد من يجلي معانيه تجلية تامة.

**الدراسة الثانية:** لإمام عبد الفتاح إمام بعنوان «مسيرة الديمقراطية» حيث توصلت الدراسة إلي أن المعيار الحقيقي لوجود الديمقراطية في مجتمع ما ليس وجود مجموعة من الأفكار الهامة والمبادئ الديمقراطية في دستور هذا المجتمع؛ وإنما هو ممارسة الناس الفعلية لهذه الأفكار والمبادئ والحقوق. فالديمقراطية في النهاية ممارسة.

**الدراسة الثالثة:** وهي دراسة صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية وهي بعنوان الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي.

تناولت الدراسة قضية الديمقراطية في الوطن العربي: فكراً وتجربة سياسية بأقلام مجموعة من الباحثين حيث سعت الدراسة باتجاه تقديم تحليل لعملية تكوين الحياة الديمقراطية أو إعاقته تحليلاً ملموساً عمل على تخطي العموميات والاستنتاجات غير المبنية والمؤسسة على دراسات عيانية.

**الدراسة الرابعة** وهي أيضاً صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: «الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية» لمجموعة من الباحثين تناولت هذه الدراسة الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية العربية الدراسة الخاصة: بعنوان أهمية الديمقراطية، عالم المعرفة الكويتية لامار بياض ترجمة شوقي جلال بعنوان: «أهمية الديمقراطية حيث خلصت الدراسات إلى أنه لا حرية ولا ديمقراطية مع الفقر والجوع والحرمان وغياب

العدالة الاجتماعية حيث لا فصل بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية باختصار هناك أعداد كبيرة من الدراسات حول الديمقراطية ربما يجمع عدد كبير منها على أن الديمقراطية ليست أكثر من شعارات ترفع بالنسبة للبلدان العربية.

### هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التأكيد على البعد الإشكالي للديمقراطية كظاهرة اجتماعية إنسانية قد تتحرف عن مساراتها في أية مرحلة من مراحل تطورها وتقدير الأدلة والبراهين على ذلك هذا من جهة من جهة ثانية التنويه إلى أن بذور الديمقراطية لم توطن حتى الآن في المجتمعات العربية، والتأكيد على أن كثرة الحديث عن الشيء لا تعني وجوده ولربما الخوف من جوده وأخيراً فإن الدراسة تسعى باتجاه الوقوف على البعد العملي لممارسة الديمقراطية من قبل أكثر الفئات الاجتماعية احتياطاً للديمقراطية وهم فئة الشباب وخاصة الشباب الجامعي، الذي من المفترض أن يكونوا الأكثر احتياطاً ورغبة بممارسة الديمقراطية.

### أهمية الدراسة

يشكل الشباب الفئة العمرية الأكثر أهمية في مجتمعاتنا العربية نظراً لفتوة هذه المجتمعات والتي يشكل فيها الشباب نسباً كبيرة قياساً بالفئات الأخرى وبالتالي فإن الأخذ بيد هذه الفئة والاهتمام بشؤونها هو الأخذ بالمستقبل ومفاتيح التقدم فيه فالمجتمع لن يتقدم إلا بالشباب من أبنائه وهؤلاء لن يكون بمقدورهم أن يكونوا رواد التقدم وحركته إلا إذا كانوا قادرين ومتاحاً لهم ممارسة الحرية والديمقراطية ومن ثم الإبداع في حياتهم وذلك من خلال تلك الأدوار المجتمعية الرئيسة التي يقوم به هؤلاء كقوة عاقلة، وآباء، ومعارف أي أنهم ثروة المجتمع فإما أن تكون تلك الثروة منتجة ومستثمرة وإما أن تكون مهدورة غير مستثمرة ولا مثمرة باختصار اعتقد أن الديمقراطية والحاجة لها الآن أكثر من أي وقت مضى وتحديداً للشباب.

### أسئلة الدراسة

- 1- هل الديمقراطية ظاهرة مكتملة النمو محدودة الأبعاد.
- 2- هل مجرد بلوغ الديمقراطية في مجتمع من المجتمعات يعني بناء الديمقراطية واستتبابها.
- 3- هل الديمقراطية المنوي استيرادها للمجتمعات العربية هي الديمقراطية التي تحتاجها شعوب تلك المنطقة.
- 4- ما هي علاقة مؤسسة الأسرة والمدرسة والجامعة بممارسة السلوك الديمقراطي للشباب.

## حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على عينة من طلبة الجامعة بمختلف أقسامها حيث تم توزيع العينة على عدد من الأقسام العلمية والنظرية.

## الإجراءات المنهجية

تكونت عينة الدراسة من 300 طالب وطالبة، حيث أخذت العينة بصورة عشوائية اعتمدت متغير القسم الجنس، والتنشئة الاجتماعية، والتعليم، لمعرفة مدى الارتباط بين هذه المتغيرات وممارسة السلوك الديمقراطي .

### الجدول رقم (1)

توزع افراد العينة بحسب الجنس

1- الجنس :

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	165	55
أنثى	135	45
مجموع	300	100

المنهج المستخرج في الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي بهدف دراسة الواقع ووصفه وصفا دقيقا من أجل التعبير عنه كميًا وكيفيًا بغية الكشف عن الواقع وطبيعة العلاقات داخل الظاهر المدروسة.

ينتمي منهج الدراسة المعتمد إلى منهج البحث التطبيقي الميداني من حيث الفرض وإلى المنهج الوصفي المسحي من حيث الطريقة، الأداة المستخدمة هي الاستبانة أما مجتمع البحث فإننا سنعتمد المجتمع الجامعي في جامعة دمشق ومن مختلف الكليات معتمدين كما أشرنا عينة عشوائية.

لقد كان الغرض من توزيع الاستبانة على مختلف الكليات والوقوف على مدى استجابة الطلبة وتعاملهم مع هكذا أبحاث ميدانية ومن أفاد به جامعو البيانات أن هناك تعاوناً كبيراً من قبل الطلبة في مختلف الكليات التي وزعت منها الاستبانة لا بل أن هناك تلهفاً حقيقياً واستمئاعاً بالإجابة عن الأسئلة بل أن هناك بعض المبحوثين الذين طالبوا بضرورة تطوير الاستبانة لتشمل قضايا أكثر عمقاً وتلامس ملامسة حقيقية أوضاع الطلبة وما يرغبون تحقيقه والمعلومات التي تقف حائلاً دون ذلك.

## أدوات الدراسة

صممت استبانة واحدة لطلاب الجامعة بواقع 27 سؤالاً تناولت تلك الأسئلة معلومات عامة عن البحوث ومن ثم المعلومات التي يمكن من خلالها الوقوف على حدود ممارسة السلوك الديمقراطي والتجارب التي مر بها هؤلاء الشباب من مؤسسة الأسرة إلى مؤسسة المدرسة ومن ثم المؤسسة التي ينضون تحت لوائها الآن وهي الجامعة وكيف ينظر هؤلاء لهذه الجامعة.

## الإطار النظري للدراسة

يشمل الإطار النظري للدراسة التعريف بالجذور التاريخية للديمقراطية والنماذج النظرية المفسرة لها، وتقديم بعض الدراسات السابقة حول الديمقراطية في المجتمع العربي .

## الجذور التاريخية للديمقراطية

الديمقراطية مصطلح يوناني مركب تركيباً من لفظين هما «Demos» ومعناها الشعب، و«Kratos»، ومعناها سلطة، وبذلك يكون معنى الكلمة سلطة الشعب، أي نظام الحكم المستبد من الشعب وفي ذلك تمييز للديمقراطية عن نظام الحكم الفردي، وتحكم فئة قليلة من الأفراد. وقد انتشرت هذه الكلمة من اليونان إلى جميع اللغات الأخرى قديمها وحديثها<sup>(4)</sup> هذه الديمقراطية لم تكن ترفاً يونانياً وإنما ولدت هذه الديمقراطية من رحم العنف والصراع الاجتماعي الذي دارت رحاه في العصر اليوناني الإقطاعي، شدة الصراع واحتدام قوته الأمر الذي دفع بأطراف النزاع على نوع من التعاقد الاجتماعي والاتفاق عن شخص موثوق من قبل الجميع يوضع الأسس الناظمة للعلاقات بين أعضاء المجتمع، هذه الأسس ينبغي أن يعرفها الجميع وتحدد بدقة حقوق وواجبات كل عضو في المجتمع ومن هي الجهات التي يعود إليها إصدار الأوامر والأحكام الملزمة للجميع وأمر حل النزاعات الخاصة ومعاقبة الجرائم والجنح، إنها ولادة القوانين التي أسهم الكل في صياغتها فكان في نتائجها انتصار اليونان على البربر الذي فسّره «هيرودوتس» بأنه تفوق المواطنين المحاربين الذين لا سيد آخر لهم سوى القانون والذين يأمرون أنفسهم بأنفسهم هؤلاء انتصروا على محاربي الإمبراطورية الفارسية الذين يخضعون لرجل واحد وليس لهم من دوافع سوى المصلحة والخوف. إذن الديمقراطية نظام أساسه؛ القانون الذي هو أساس التنظيم السياسي والاجتماعي المنظور إليه كأنه نص وضعه شخص أو مجموعة أشخاص يرشدهم التفكير والتروي، إنما يسلم به أولئك الذين سيصبحون من رعاياه، فهو موضوع احترام لا ي ستبعد حصول تعديلات تراقب بكل دقة، وهو ربما يكون أهم ابتكار سياسي في اليونان الكلاسيكية، فالقانون هو الذي يمنح الروح للحاضرة، أكانت حاضرة ديمقراطية، أم اليفارشية أو «ملكية»<sup>(5)</sup> .

الفيلسوف اليوناني إرسطو وصف الحاضرة اليونانية بوصفها مكاناً طبيعياً للاجتماع البشري قائلاً: «إن غاية الحاضرة ومعناها: «العيش كما يليق بأن يعيش الإنسان»<sup>(6)</sup> ولكن هذا

العيش غير ممكن إلا في الحاضرة كتنظيم غير قائم على القوة المحض، ولا على المصالح العابرة. ومن المفيد أن نذكر هنا أن اليونانيين قد نظروا إلى الإنسانية بوصفها نوعاً، «إلا أنها تعتبر أرفع ما في النوع الحيواني فهي تشارك الحيوانية من حيث الحساسية، وتشاطر الألوهية من حيث القدرة العقلية، وفي داخل هذا النوع تنتج الطبيعة أعرافاً خالية من الإلهيات، تكون بالطبع أعرافاً مستعبدة، ومن الفكر أن ينشد المرء أن يكون إلهاً ومن الشطط أن يرغب في أن يكون حيواناً. ولكن الأساس في بلوغ الفضيلة هو العدل الذي أساسه سيادة القانون أي أن إنسانية الإنسان لا تتحقق إلا في ظل نظام عادل.

لقد عرفت أثينا واختارت بحرية - الديمقراطية - فحققت المواطنة للجميع والتي يكفلها القانون، ولكن الديمقراطية ومن وجهة نظر «توسيديد» أن النظام الديمقراطي يتجه نحو الانحلال والعجز عن إدارة الحروب وتدبير الشؤون الداخلية ولكن «توسيديد» أدرك وأدرك معه خلفاؤه أن الديمقراطية أفضل أنظمة الحكم نظراً لأنها تكفل المساواة أمام القانون وتضمن الحريات الخاصة، وتستلزم انتباهاً دائماً من طرف جميع المواطنين. فالديمقراطية لا تدوم إلا إذا استمر القادة الذين اختارهم الشعب بنفسه، في حسابان قراراتهم والنظر فيها. إنه نظام حرية يقود إلى المشاريع الكبرى، وهو ينهار وعندما لا تعود هذه المشاريع/المنشآت تقاد بمبدأ العقل، وحده العقل الحاسب الذي لا يصوغ لاستراتيجيات حكيمة فحسب. وإنما يرمي أيضاً إلى عدم إيذاء ولا تمييز أي من الجماعات المكونة للمجتمع»<sup>(7)</sup>.

على أية حال لم يكن الموقف واحداً من الديمقراطية في أثينا وإنما هناك من عارضها معارضة شديدة مثل أفلاطون داعياً إلى حكم الفرد الفيلسوف ولكن هذا الموقف لقي نقداً شديداً من تلميذة أرسطو، بوصفه ناطقاً بلسان حال التراث المدني اليوناني، مؤكداً، أنه من الخطأ أن تعزى السلطة بشكل نهائي لجزء من الجسم الاجتماعي دون أن يحدها حداً. وبدا له أن تقسيم المواطنين بين ثلاث طبقات، تحكمها إحداها حكماً مطلقاً، متناقض تماماً مع اتجاه الحاضرة. فليس للمواطنين من سيد آخر سوى القانون. ومهمة القانون كفالة الحرية للجميع، وإحقاق العدل، وذلك بمعاينة المجرم على قدر جريمته وبإعطاء كل شخص ما أخذ منه على نحو غير شرعي<sup>(8)</sup>.

لقد تطورت فكرة الديمقراطية من أثينا إلى روما التي عرفت كيف تنقل إلى الواقع أفكاراً، (...). وكيف تنشئ مؤسسات ذات فعالية لا شك فيها ولكن مع التطورات الكبيرة التي شهدتها الإمبراطورية الرومانية فإنها شكلت مزيجاً سياسياً فريداً في التاريخ الإنساني ففيها امتزجت بالملكية بالجمهورية بالإمبراطورية الرومانية فلا مسائل سياسية كبرى :

أولاً : الدستور - ومسألة التعاقب الإمبراطوري.

ثانياً : بنية السلطة الإمبراطورية بالذات.

ثالثاً : توسع الإمبراطورية وهشاشة السلم الروماني .

إلا أن كل هذا التنوع الذي عرفته الإمبراطورية الرومانية في خياراتها السياسية والاقتصادية ونبوغها القانوني لم يحل دون انهيار الإمبراطورية الذي يعزى في جانب كبير منه إلى ظهور الديانة المسيحية ومن ثم الإسلامية هاتين الديانتين التوحيديتين سيكون لهما أثراً بالغاً في التاريخ الإنساني لا يزال فاعلاً حتى اللحظة الراهنة. إن الأساس الذي يمكن أن يشكل منطلقاً وقاعدة لعلاقات ديمقراطية في المسيحية والإسلام هو دعوتهما إلى العدالة والمساواة بين الناس. ولو أخذنا بعضاً من الأدبيات الإسلامية لرأينا أن معالم الديمقراطية هي دون غيرها ما أكد عليه الإسلام وتجلّى في القرآن الكريم والأحاديث النبوية قال تعالى: «وشاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله» «وأمرهم شورى بينهم» وكذلك جاء في الحديث النبوي الشريف «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده (أي بالقوة) فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وهذا أضعف الإيمان». وقال النبي (p) «أن أفضل الجهاد عند الله كلمة حق عند سلطان وأمير جائر» كذلك قال النبي (p) «إذا رأيت أمّتي تهاب أن تقول للظالم أنك ظالم فتورع منها».

تأسياً على ما سبق فإنه كان لهذا الأدب الإسلامي دوره وفاعليته في انتشار الإسلام خلقاً وثقافة ونظاماً سياسياً.

وها هو أبو بكر الصديق يقول: «وقد وليت عليكم ولست بخيركم فإن رأيتُموني علي حق فأعينوني وإن رأيتُموني على باطل فسدوني وقوموني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا عصيته فلا طاعة لي عليكم». وها هو رجل من عامة الناس يقول بعمر «لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا، فرد عمر حامداً الله إذا وجد في الأمة من يقوم عمر بسيفه».

إن هذه المبادئ والأصول والمقدمات الديمقراطية في المسيحية والإسلام هي التي مكنتهما من الانتصار والانتشار والسيادة ولكن ذلك لم يدم طويلاً وتحول مبدأ الإخاء إلى مبدأ الغلبة، وهذا هو عامل التفكيت والتجزئة الذي لازالت تعيشه بلداننا<sup>(9)</sup>.

من رحم الظلم والاستبداد والفوضى وحرق الإنسان حياً انبلج فجر الديمقراطية في أوروبا من خلال العودة إلى الأدب اليوناني الكلاسيكي الفلسفي والسياسي الروماني والإيمان بأن الفرد هو مقياس الأسماء جميعاً .

بالطبع لا يسعنا في بحثٍ سريع كهذا أن نتحدث بتفصيل أكبر ولكن ما يمكن التأكيد عليه أن الديمقراطية تحتاج إلى من ينتصر لها ويحافظ عليه وإلا فإن من السهولة بمكان الانتصار عليها لا بل إلغائها وإبقائها عباءة يتدفاً فيها الطغاة في شتائم القارس وحالما شعروا بالنصر فإنهم يتخلون عن العباءة ورميها. فالديموقراطية تؤخذ ولا تعطى هي نتيجة عمليات طويلة الأمد لا وقد اجتازت جميع الأشكال السياسية التي عرفها العالم، قبل أن تتوصل لوضع أدوات الحكم تحت رقابة المواطنين وسيطرتهم<sup>(10)</sup>.

الديمقراطية تجربة إنسانية أثبتت جدارة وحقاً في البقاء، فقد طهرت معها نظاماً كثيرة زالت أو هي في طريقها إلى الزوال، مما يؤكد فكرة الفيلسوف الإنجليزي «هربرت سبنسر» Herbert spencer 1820

1903 - الفائلة بأن الصراع من أجل البقاء ليس قانوناً ينطبق على الكائنات الحية، أو في ميدان البيولوجيا فحسب، وإنما هو يصدق كذلك في ميدان النظم السياسية والاجتماعية، بمعنى أن كثيراً من التجارب السياسية التي خاضتها البشرية لم تثبت كفاءتها ولا جدارتها فأصبحت غير صالحة للبقاء، وحتى إن بقيت فلا بد أن تغلف نفسها باسم الديمقراطية.

إذن الديمقراطية هي تجربة الإنسان بما هو إنسان لا من حيث هو يوناني أو غربي أو عربي أو هندي...إلخ

### الديمقراطية في الفكر الغربي الأوروبي

«عرفت المجتمعات الإنسانية أنظمة شتى كان أكثرها عنفاً وجوراً وظلماً هو النظام العبودي الذي أسيء فيه للإنسان أيما إساءة كذلك شكل هذا النظام عائقاً حقيقياً أمام الديمقراطية لأن الديمقراطية والعبودية لا يتفقان»<sup>(11)</sup>. فالديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والعبودية لا تقيم وزناً لأصحاب الطبقات والراتب العليا ولو استعرضنا جميع الحركات الدينية والاجتماعية لوجدناه جميعاً وانتصرت باسم الحرية والديمقراطية، فمع مطلع القرن الثامن عشر ظهر تيار فكري قوي حمل لواء الدعوة إلى التحرر من الظلم والاستبداد، جاء في طليعة هذا الاتجاه Mptntecquieay (مونتسكيو) [1755 - 1689] وفولتير (1778 - 1694) وجان جاك روسو (1778 - 1712) (Rousseau) «لقد حمل مونتسكيو في كتابه (روح القوانين) على جميع مظاهر الرق، مفنداً المصادر الثلاثة التي أسس لها فقهاء الرومان لنظام الرق، وهي الحرب، البيع، الميلاد»<sup>(12)</sup>. إن الانتقال من نظام اجتماعي سياسي إلى آخر لم يكن أمر سهلاً وميسوراً وإنما يستغرق زمناً طويلاً يحتاج معه إلى إحساس عميق بالنظام القائم ونتائج ممارسته على الناس وصوراً إلى أن العبور إلى نظام آخر كان في الغالب يحصل عبر صراع دموي عنيف، حصل ذلك في فرنسا وفي انكلترا وفي روسي وربما في جميع أنحاء أوروبا.

لقد انقسم الناس في شأن الحكم الملكي المطلق المؤسسة على أيديولوجية كنسب إقطاعية السلطة الدنيوية فيها مستمدة من السلطة السماوية أي أن الملك مسؤول ومحاسب أمام الله وليس أمام الشعب حيث ظهر اتجاهان اثنان أحدهما يؤيد الحكم المطلق ويثني عليه كما فعل توماس هوبز في انكلترا وجاك بوسويه في فرنسا أما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الذي ينادي بالثورة على الطغيان وهذا ما فعله جون لوك وبعده جون ستوارت قبل في انكلترا ومونتسكيو وروسو في فرنسا وأهم فكرة كانت قد ظهرت لدى أصحاب الاتجاه الثاني وهي فكرة العقد الاجتماعي الأساس الذي ظهرت عليه الدولة دفاعاً عن المذهب الفردي ضد المذهب المطلق. إنها الوسيلة والحيلة التي توصل إليها أصحاب نظرية العقد الاجتماعي من أجل رفض مزاعم الفكرة الدينية التي تضي القداسة على الحاكم وصولاً إلى القول أن الناس ولدوا أحراراً متساوين أمام الله وأمام القانون الطبيعي، فالقانون الطبيعي يحكم الجميع بدءاً ممن الملك وانتهاءً بالشعب أو بالناس العاديين.

لقد أثارَت مشكلة الحرية والديمقراطية جدلاً عنيفاً داخل الأوساط الأوروبية تصدى عدد كبير من المفكرين الأوروبيين لها ووقفاً على الحرية بمعناها الإيجابي والسلبي ولقد أوضح الفكر الفرنسي «هلفيتوس» (Helvetius (1715- 1777) فهمة للحرية بقوله: «الإنسان الحر هو الإنسان الذي لا يرسف في الأغلال والقيود، وليس نزيلاً في سجن من السجون ولا يرعبه، كالعبد، الخوف من العقاب، لكن عدم تحليقك كالصقر، أو عدم سباحتك كالحوت لا يعنيان نقصاً في حريتك»<sup>(13)</sup>.

كذلك اهتم جون لوك (John Locke (1632-1704) بموضوع الحرية وهو الذي انتصر للشعب في نزاعه مع الملك فكانت الحرية الإنسانية الشغل الشاغل له. اعتقد أن الإنسان عاش بحرية تامة في حياته الطبيعية وبالتالي عاش المساواة التامة لذلك الناس متساوون لقد أسس الاتجاه الثاني في الفكر الأوروبي ممثلاً بلوك وغيره الدعائم الأساسية للديمقراطية وهما: الحرية والمساواة<sup>(14)</sup> لقد كان جان جاك روسو (1712- 1778) أول من أشار إلى الحرية بمعناها الإيجابي فقد أخذ فكرة لوك القائلة بأن الناس جميعاً أحراراً فكانت أول عبارة وردت في كتابه الشهير «العقد الاجتماعي» حيث يقول «لقد ولد الإنسان حراً، لكننا نراه مكبلاً بالأغلال في كل مكان...» .

بعد جون لوك جاء «جان جاك روسو» ليضفي على الحرية حلالاً وبهاءً وذلك من خلال تحديد معنى الحرية انطلاقاً من قناعته لا معنى سلبي للحرية قائلاً: «تعتمد الحرية على أن يعقل الفرد ما يريد بإرادته الخاصة بقدر ما تعتمد على ألا يخضع لإرادة شخصي آخر، وهي تعتمد أكثر على عدم خضوع الآخرين لإرادتي الخاصة. ففي الحرية لعامة ليس لأحد الحق في أن يفعل ما تحرمه عليه حرية الآخرين إن الحرية الحقّة لا تدمر نفسها قط، وهكذا نجد أن الحرية بدون العدالة هي تناقض حقيقي، فلا حرية بغير قوانين، ولا حماية عندما يكون أي شخص فوق القانون الشعب الحر (.....) لا يطيع شيئاً سوى القوانين، وبفضل قوة القوانين فإنه لا يطيع البشر (.....) الحرية الحقيقية هي طاعة القانون الذي نلزم به أنفسنا<sup>(15)</sup>» الفيلسوف الألماني كانط رأى أن الحرية هي جزء من ماهية الإنسان لا يستطيع أن يتنازل عنه، وإن فقدتها فقد معها إنسانيته<sup>(16)</sup>.

لقد حدد كانط الحرية بمعناها الإيجابي تحديداً أكثر دقة من سابقه وذلك في سياق فلسفته الأخلاقية التي اعتمدت على ثلاث قواعد .

أ - قاعدة التعميم أي أن يضع المرء في ذهنه وهو يسلك سلوكاً معيناً إمكان تعميمه ليصبح قانوناً عاماً للناس جميعاً .

ب - قاعدة الفائية أن يعامل الإنسانية في شخصه (... ) وهذا هو أساس الكرامة الإنسانية.

ج- قاعدة الحرية وهي مستخلصة من القاعدتين السابقتين (... ) هذه القاعدة هي الأهم من بين القواعد الثلاث لأنها ستؤدي بنا مباشرة إلى فكرة الحرية فنحن لا نخضع للقانون إلا لأنه التعبير الضروري عن طبيعتنا باعتبارنا موجودات عاقله، لأن القانون لا يصدر عن ميل أو هوى

(...) إن المجتمع المثالي بنظر كانط هو مجموعة من الأحرار يع كل واحد منهم على أنه غاية في ذاته<sup>(17)</sup> جون ستوارت ميل « أن تحقيق التقدم لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الحرية فالحرية عنده هي أساس السعادة وأساس التقدم وأساس الحكم الديمقراطي...<sup>(18)</sup> وترتفع وثيرة الحرية عند جون ستوارت مل لتبلغ أعلى درجاته بقوله « إذا انعقد إجماع البشر على رأي ، وخالفه في هذا الرأي فرد واحد ، ما كان من حق البشرية في إحداث هذا الفرد، بأعظم من حقه في إحداث البشرية إذا تهيأت له القوة التي تمكنه من ذلك ، حتى لو كان الرأي لا قيمة له إلا عند صاحبه»<sup>(19)</sup>.

إن الوقوف على التراث الغربي في مجال الحرية والديمقراطية بدون شك فيه من الغنى والتنوع الشيء الكثير ولكن السؤال يبقى جديراً بالطرح هو هل تحولت الديمقراطية الغربية إلى تراث إنساني فقط يمكن العودة إليه في بطون الكتب وأمهاات النظريات؟ وهو في طريقه إلى التغليف والبسترة ليحل محله نظام آخر بديل أقرب إلى ما قاله آن نورين في معرض إجاباته سؤاله الذي طرحه وهو ما الديمقراطية؛ الديمقراطية فكرة جديدة (...) غير أن هذه الفكرة مما تكن مطمئنة للغربيين، على درجه من الخفه ينبغي أن تثير قلقهم . فالسوق السياسية، المفتوحة والنافسية، لا ترى هويتها في الديمقراطية بأكثر مما يشكل اقتصاد السوق بذاته مجتمعا صناعيا . فبوسعنا أن نقول في الحالتين ، إن منهجا مفتوحاً ، سياسياً أو اقتصادياً، يشكل الشرط اللازم ، لكن غير الكافي ، للديمقراطية أو للنمو الديمقراطي»<sup>(20)</sup> إن السؤال الذي طرحه آلا تورين بمنتهى الأهمية والموضوعية والإشكالية أيضاً سيما وأن السؤال من داخل التجربة الغربية وبالتالي السؤال مليء بالمبررات وبالتساؤلات الداخلية التي تستدعي الإجابة عنها صدقاً مع الذات ونيلاً في الخلق وصحوة في الوجدان والضمير ووفاء للتراث الغربي الذي حدد معالم الحرية ورسم خطواتها لتثمر تقدماً حضارياً كبيراً وشقاءً إنسانياً مريعاً سببه حيدان الديمقراطية وغياب الحرية عن مسارهما دفعة واحدة لتختزلان إلى الحرية والحياة لي دون عيري ، فأين الديمقراطية الغربية التي بتقديرنا سائرة إلى الزوال والانكفاء والتحول دون أن يغيب ذلك عن عيني وفكر آلان تورين ليقول «فليس في واقع الآخر من ديمقراطية دون اختيار حر للحاكمين من قبل المحكومين ودون تعددية سياسية ، لكن لا يمكن الكلام على الديمقراطية إذا لم يكن أمام الناخبين من خيار إلا بين فريقين من الأوليغارشية أو الجيش أو جهاز الدولة»<sup>(21)</sup>.

إن التدقيق في كتاب آلان تورين ما الديمقراطية يشعر أن هناك خوفاً حقيقياً عليها يظهره قائلاً إلا فالديمقراطية التي أصيبت بالضعف على هذا النحو يمكن تدميرها إما من فوق على يد سلطة مستعبده وربما من تحت عن طريق الفوضى والعنف والحرب الأهلية، وربما انطلاقاً من ذاتها عن طريق المراقبة التي تمارسها على السلطة كل من الأوليغارشية (أنظمة حكم القلة) أو الأحزاب التي تقوم بتكديس الوسائل الاقتصادية أو السياسية لتفرض اختيارها على مواطنين تحولوا إلي ناخبين ليس إلا»<sup>(22)</sup>. بكل بساطة الديمقراطية هي النظام الذي تعترف فيه الأكثرية

بحقوق الأقليات , لأنها تقبل بأن أكثرية اليوم يمكن أن تصبح أقلية الغد (...). إنها الاعتراف بحق الأفراد والجماعات في أن يكونوا فاعلي تاريخهم لا أن يكونوا متحررين من أعلامهم.

### ممارسة الديمقراطية

أود أن أبدأ مع فكره هامة للفيلسوف الألماني هيجل حول تعريفه للحرية فهي عنده self determination التحرير الذاتي , وهي الفكرة التي اعتمدت هي نفسها على فكرة «كانط» في استقلال الإرادة Autonomy التي تشرح لنفسها قانوناً تسير عليه بحيث تصبح الحرية هي أن يطيع الإنسان نفسه أو إرادته الكلية . فهو عندما يطيع القانون الذي اشترك بطريقة مباشرة في سنه, كأنه في الواقع يطيع نفسه, وعندما يعصي هذا القانون بما يترتب على هذا العصيان من عقاب فإنه يطلب العقاب لنفسه, وهكذا يصبح سلوك الفرد صورة مصفرة للديمقراطية أي أن في حكم المرء بنفسه وتكون الديمقراطية السياسية أن يحكم الشعب نفسه بنفسه وعندئذ فقط يكون حراً

إن الثقافة الديمقراطية أمراً ضرورياً وبالغ الأهمية من أجل تعزيز قيم الديمقراطية وممارستها , وبالتالي فإن هناك ثلاث مستويات مترابطة ومتداخلة للديمقراطية زولها الديمقراطية كنظام للقيم , وتتمثل القيم الديمقراطية في الحرية والعدالة والمشاركة والمساواة ولتسامح السياسي والفكرى والقبول بالتعددية والاختلاف والتداول السلمي للسلطة بالاحتكام إلى إرادة الشعب واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون .

ثانياً: الديمقراطية كأسلوب لممارسة السلطة وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع , وذلك من خلال مجموعة من لأطر القانونية والهيكل السياسية والمؤسسية والقواعد الإجرائية التي تنظم الممارسة الديمقراطية . وهنا تبرز عناصر عدة في بنية النظام الديمقراطي تتعلق بتنظيم العلاقة بين السلطات وطبيعة النظام الحزبي , والنظام الانتخابي وبنية البرلمان...?

ثالثاً: ينظر إلي الديمقراطية باعتبارها نمط حياة للمجتمع . ويتم التركيز هنا على مدى توافر قيم وممارسات الديمقراطية على صعيد المجتمع كالأ أسرة والمدرسة والجامعة والحزب والنقابة والنادي... (24).

لقد أجمع الباحثون على أن السلوك الديمقراطي يتصف بعدد من السمات أهمها:

- المشاركة الاجتماعية والمساواة في هذه المشاركة.
- الاجتهاد في فهم مشاعر الآخرين واهتماماتهم.
- أن يتقبل الفرد الأفراد الآخرين على زهم متساوون معه.
- إذا حدث صراع بين فرد وآخر فلا يصل هذا الصراع إلى طريق العنف.
- أن يتقبل الفرد الصراع الذي قد يكون محتوماً في بعض الأحيان» (25).

إن التزام الفرد وتمسكه بهذه السمات أو بعضها مؤشر , على قبول الديمقراطية وممارستها على نفسه وعلى الآخرين . وبما أن شخصية الفرد تتشكل أثناء مرحلة النمو وتساهم في تشكيلها

عملية التنشئة الاجتماعية، وتصبح هذه الشخصية هي التي توجه سلوك الشخص الراشد في المواقف المختلفة، وإن السلوك الديمقراطي أحد جوانب السلوك الذي يصدر عن الشخصية، فمن غير التصور فصل السلوك الديمقراطي عن جوانب السلوك الأخرى. لذلك فإن السلوك الديمقراطي والتسلطي ينشأ مع الفرد منذ طفولته وعبر مراحل نموه المختلفة خلال عملية التنشئة الاجتماعية ويصبح جزءاً من شخصية في مرحلة الرشد.

### الأسرة ودورها في تكوين السلوك الديمقراطي

يجمع عدد غير قليل من الباحثين على أن دور الأسرة كبير جداً في تعليم الأطفال هذا النمط من السلوك، هذا الاهتمام بدور الأسرة ليس اهتماماً حديثاً وإنما هو اهتمام قديم فعندما أراد اليونانيون بناء مجتمع من الأحرار توجهوا إلى الأسرة وأحدثوا نظاماً تربوياً أسموه نظام مفتشي الأطفال داخل أسرهم حتى أن العقوبات كانت تنزل بالآباء الذين ينطقون الفاحشه أمام أطفالهم، وحتى في الصين القديمة فإن الحكيم الصيني كونفوشيوس أرجع فساد الحكم إلى فساد الأسرة وعجزها عن تلقين معاني الفضيلة والحب والخير المتبادل»<sup>(26)</sup>.

### التعليم وآثره في تشكيل السلوك الديمقراطي:

المدرسة مؤسسة اجتماعية يصنعها المجتمع من أجل أن تتوب عنه في تنشئه الأبناء وإعدادهم لأن يكونوا فاعلين منتجين إيجابيين في دعم المجتمع وتشكيل عناصر استقراره. عدد لا بأس به من الدراسات أخذت على عاتقها دراسة العلاقة بين مكونات العملية التعليمية والسلوك الديمقراطي، حيث تأتي أهمية المؤسسات التعليمية وخاصة المدرسة بالمرتبة الثانية في تنشئة الأبناء بعد الأسرة فالمدرسة هو الأب الثاني للتلميذ وأنماط سلوكه داخل الصف تلعب دوراً كبيراً في رسم ملامح السلوك الديمقراطي أو التسلطي لدى هؤلاء التلاميذ، كما أن مضمون المادة التعليمية دون أدنى شك هي الأخرى إما أن تقرر السلوك الديمقراطي أو أنماط أخرى من السلوك، وفي دراسة أجراه «مولر» MUU-WORE حيث أوضحت نتائج دراسة أن سلوك المدرس الديمقراطي يضع أسس الرضا، ونمو الإبداع، والاستقلالية، والاتزان الانفعالي، والميول الاجتماعية عند الفرد، أما سلوك المدرس المتسلط فينجم عنه انخفاض الدافعية عند التلميذ، وضعف قدرته على التركيز، وزيادة في توتره الداخلي وميل إلى الثورة والغضب وإلى المسايه»<sup>(27)</sup>.

وتأسيساً على ما سبق فإنه يسعنا القول أنه لا ديمقراطية مع الأمية والجهل لأن السلوك الديمقراطي هو سلوك إنساني راق ومبدع وخالق وهذا يتناقض مع الأمية والجهل. لذلك فإن من المتعذر أن يصدر السلوك الديمقراطي عن فرد لم يعرف أو يتذوق طعم وحلاوة الديمقراطية، لم يعرف معنى الديمقراطية ولم يتعايش مع مفرداتها مثل الاستقلالية، والعدالة، والحرية، والمساواة.

## الشباب السوري

يواجه الشباب السوري كغيره من الشباب العربي مشكلة مزدوجة الطابع الاولى خارجية والثانية داخلية فعلى مستوى العلاقة مع الخارج يقع تحت تأثيرات كبيرة جدا تمارسها مكنة الاعلام المعولم والتي تستهدف الشباب بالدرجة الاولى اما على المستوى الداخلي فان الشباب يقع تحت دائرة تاثيرات البنى الاجتماعية التقليدية

اي يواجه الصراع بين الماضي والحاضر وما تمثله حالة الانتقال من علاقات المجتمع التقليدية الى مجتمع الحداثة وما يصاحب ذلك من مشكلات اجتماعية متنوعة جدا مصدرها الازدواجية سابقة الذكر

ونظرا لكون الشباب في سوريا يشكلون نسبة 22,4 % من التعداد الاجمالي للسكان فهذا بحد ذاته يستوجب العمل جديا على معرفة مشكلات هذه الفئة الهامة من المجتمع (0

اسباب هذه المشكلات الانماط السلوكية الاجتماعية التي تمارسها هذه الفئة مدى مشاركتها في الحياة الاجتماعية بكل مكوناتها موافقها من العملية الاجتماعية حجم مشاركتها فيها الدور الذي تؤديه معوقات هذا الدور واذا لم يكن ما سنطرحه شكلا من اشكال المصادرة على المطلوب فانه يسعنا القول ان مشاركة الشباب السوري في الحياة الاجتماعية وخاصة الشباب الجامعي لها مؤثرات بالغة الاهمية اولا

على مستوى حضور الشباب وفاعليتهم المستقبلية وثانياً مشاركة الشباب تنبئ باشياء كثيرة اقلها ان المجتمع يعيش حالة من الحراك الاجتماعي الايجابي والفاعل وثالثا مشاركة الشباب الفاعلة في الحياة الاجتماعية هي بحد ذاتها مؤشر على ان التنمية الاجتماعية تسير هي الاخرى بالاتجاه الصحيح بدون شك الشباب حتى يستطيع ان يكون فاعلا لا بد للمجتمع ممثلا بنظمه الاجتماعي من ان يكون من صلب اهدافه وتوجهاته هو اتاحة الفرص امام الشباب و امتلاك القدرة على معرفة دوره وتمكينه من هذا الدور وبالطبع عدم اتاحة الفرصة امام الشباب من القيام بادوارهم الحياتية ويترتب عليه مشكلات عديدة اقلها سوء التكيف و الاندماج الاجتماعي الناجم عن الاختلاف والتناقض والصراع وتدني مستوى التفاعل الاجتماعي او انقطاعه بين اجيال المجتمع وهذا بحد ذاته يخلق مشكلات نفسية تظهر على صورة توتر وقلق واحباط وعدوان 10000 الامر الذي يؤدي الى ظهور بوادر انحرافية جرمية تتناقض مع نظم المجتمع

وقيمه وبدون ادنى شك عدم تلبية احتياجات الشباب المادية او المعنوية تؤدي الى نشوء حالة من الاحباط ومن ثم اللامبالاة وانعدام المسؤولية ( الاغترب) الذي يظهر على صورة رفض وتمرد وعدوان ياخذ مظاهر شتى بعضها يقود الى التطرف والعداء مع المجتمع 00000 الخ وبتقديرنا ان المدخل الى بوابة التواصل بين مختلف الفئات الاجتماعية والنظم المؤسساتية هو فتح باب الحوار الاجتماعي البناء المؤسس على لغة الحرية والديمقراطية

واغلاق باب الاستعلاء الاجتماعي والوصاية والتبعية والإقصاء واستبدال كل ذلك  
ببدائل اخرى مفتوحة على الاعتراف بحق كل فرد في المجتمع ان يقرر بنفسه ما يريد  
بما ينسجم مع ارادة المجتمع لذلك وقوفا عند بوابة الحوار الاجتماعي ومدخله الى  
المعرفة الحق والتنمية اردنا ان نتناول الديمقراطية ومدى ممارستها من قبل الشباب  
الجامعي وما هو دور مؤسسات المجتمع في تاهيل وتدريب الشباب على كيفية  
الوصول الى تلك البوابة و الولوج فيها ولوجا انسانيا بعيدا عن الفوضى والاضطراب  
وبدون شك فان لكل باب مفتاحه ومفتاح الديمقراطية هو العلم والمعرفة بعيدا عن الجهل  
فالى اي مدى تمكن مؤسسات المجتمع بدءا من الاسرة الى المدرسة الى المنظمات  
الشبابية الى الجامعة الشباب من تعلم وممارسة السلوك الديمقراطي سيما وأن السلوك  
الإنساني سلوك متعلم يحتاج الى تدريب وتاهيل من اجل اتقان ممارسته بعيدا عن  
الغريزة وارتقاء بالسلوك الانساني .  
تأسيسا على ما سبق كان اختيار الشباب الجامعي السوري نموذجا من اجل الوقوف  
على تجربته في ممارسة السلوك الديمقراطي داخل الاسرة والمدرسة والمنظمات  
الشبابية والجامعة دون إغفال الى ان بنية مجتمعنا يغلب عليها الطابع الفسيفسائي  
شديد التنوع والتعقيد في الوانه يزداد جمالا في تنوعه ويزداد اختلافا وتمايزا في  
جمالية الالوان في اختلافه

#### لماذا الشباب الجامعي نموذجا<sup>(28)</sup>:

يشكل الشباب كفئة عمرية جانباً إشكالياً من حيث المعنى والمفهوم ودلالاته اختلفت فيها  
المجتمعات الإنسانية وباحثوها وخاصة في عمليات التنشئة الاجتماعية. السؤال المطروح في أي  
سن يبدأ الشباب وفي أي سن ينتهي. السنة الدولية للشباب عام 1985 اعتبرت الشباب وخاصة  
الشباب الجامعي هم الشريحة العمرية من 15-25 سنة وما يلحظ في هذه التحديد أنه يغلب عليه  
التحديد الأوروبي لأنه من النادر أن يدخل الشباب في مجتمعاتنا من سن الخامسة عشرة إلى  
الجامعة. الثعالبي في كتابه فقه اللغة حدد مرحلة الشباب من سن الثلاثين إلى سن الأربعين. عالم  
الاجتماع الفرنسي يورديو (BOURDIEU), يرى بأن هناك اتجاهاً عاماً داخل علم الاجتماع يعتبر  
أن الحدود بين الأعمار والشرائح العمرية حدوداً اعتباطية. فنحن لا نعرف متى ينتهي الشباب  
لتبدأ الشيخوخة. هذا الأشكال في تحديد سمات وملامح تلك الفئة تتدخل فيه عوامل اجتماعية,  
وبيولوجية, وسيكولوجية... إلخ ولكل واحدة من تلك المؤثرات تأثيرات في مدخلات مفاهيمها  
ومخرجاتها إلى أن المجتمع هو الذي يحدد مرحلة الشباب وفقاً لأوضاع وظروفه فالمجتمعات التي  
تقع في ظروف حسب تعمل على تحديد سن منخفضة للشباب من أجل تجنيد, إلى جبهات القتال  
على سبيل المثال المجتمعات التي تواجه مشكلات في الزيادات السكن تفعل العكس... من دون  
أدنى شك يوجد عدد كبير من العوامل الاجتماعية والبيولوجيا, والبيولوجية, والتي تتداخل مع  
بعضها البعض لتحديد تأثيرات متباينة بالنسبة لتلك الفئة العمرية التي تلقى ضغوطاً هائلة على  
المستوى الاجتماعي والنفسي والبيولوجي ومن ثم كان الشباب إن لم يحظوا بال العناية اللازمة  
والاهتمام الكافي فإن مستقبلهم عرضة للاضطراب والخطر سيما وأن هؤلاء تتقاذفهم سرعة

التغيرات والتبدلات والتغيير في الاتجاهات..... إلخ وما يعنينا هنا ليس الشباب كحالة فردية وإنما الشباب كحالة اجتماعية وما يترتب على انتمائهم الاجتماعي من تأثيرات متبادلة بينهم وبين الأوساط المجتمعية التي ينتمون إليها سيما وأن الدور الذي يقوم به الشباب هام جداً وإن لم يكن كذلك فالبديل هو الحالة غير الطبيعية أو الحالة المرضية لأن الشباب ودورة الأجيال هي التي تحرك الحياة الاجتماعية الساكنة وهي التي تجدد الحياة في الجسم الاجتماعي, وتحديداً بالنسبة لفئة الشباب الجامعي الذين من المفترض أن تكون وقائع الأحداث الداخلية والخارجية أو ما يمكن تسميته بالإشكالية التاريخية تلعب دوراً كبيراً في جعل الشباب الجامعي أكثر وعياً ومسؤولية ذاتية واجتماعية. لقد كان الإطار الذي دفع بثورة الطلاب لتعم المساحة الأكبر من الكرة الأرضية هو الديمقراطية الضائعة من الجامعة والحزب والدول شرقاً وغرباً, ضائعة من الرأسماليات الاحتكارية الكبرى والاشتراكيات التالينية والرأسماليات الطفيلية التابعة والاشتراكيات الطوباوية الهائمة, ضائعة من الدار والحقل والمصنع والمدرسة. ضائعة كانت الديمقراطية التي هي راية القتال ضد النازية والفاشية على مدى جيلين, هي الحلم القليل في ظل النصر.....(29).

لقد أصر غالي شكري على ضياع الديمقراطية على المستوى العالمي وعلى ما نعتقد إنها لازالت ضائعة ولربما ضياعها الآن أكثر تأكيداً من ذي قبل لا بل مرضها على المستوى العالمي إلى حد الموت السريري وإن لم يفعل علماء الاستنساخ ما يتوجب عليهم فعله بالقيام بعملية استنساخ لبقايا خلايا غير مصابة بالمرض العضال المبتلية فيها الديمقراطية على المستوى العالمي فإن موت الديمقراطية هو أمر محتم ودقتها أكيد من قبل أبناء هذه الديمقراطية وخاصة من قبل اقتصاد والسوق والعولمة والمنظمات الكونية التي لا مكان فيها للقيم الإنسانية ولا حتى مفاهيمها. تأسيساً على ذلك فإن أردنا القيام بمحاولة متواضعة تتركز فيها العاملين بالحقل الاجتماعي وشبابنا الجامعي أن هناك مفهوم اسمه الديمقراطية له معاني ودلالات على مستوى الغياب والحضور فالغياب حالة مرضية والحضور حالة صحية ولكن هذا وذاك له أسبابه ونتائجه.

البيانات الاحصائية وتحليلها  
أولاً - الخصائص العامة لأفراد العينة:

- الجنس:

جدول رقم ( 1 ) يبين توزع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة %	العدد	الجنس
55	165	ذكر
45	135	أنثى
100	300	مجموع

يشير الجدول رقم ( 1 ) إلى توزع أفراد العينة البالغ عددها ثلاثمائة مبحوث حسب الجنس وبواقع 165 من الذكور وبنسبة مئوية مقدارها 55%. أما الإناث فكان عددهم 135 وبواقع 45% وبفارق 5% ما بين الذكور والإناث وهذا الفارق بسيط وليست له أية دلالة.

- مكان الإقامة

جدول رقم ( 2 ) يبين توزع أفراد العينة حسب مكان الإقامة

المجموع	خارج دمشق		داخل دمشق		مكان الإقامة
	مدينة	ريف	مدينة	ريف	
300	80	46	106	68	العدد
100					النسبة

يبين الجدول أن أفراد العينة المدروسة طلاب جامعة دمشق كانوا من داخل مدينة دمشق وخارجها حيث بلغت نسبة القاطنين في الريف 39.1، أما المدينة فبلغت النسبة 60.9. أما القاطنين خارج دمشق من بقية المحافظات السورية فقد بلغت النسبة 36.5 من القاطنين في الريف ومن مختلف المحافظات كذلك بلغت نسبة القاطنين في المدينة ومن مختلف مدن القطر 63.5 ومما يشير إلى أن الغالبية العظمى من طلبة الجامعة هم من القاطنين في المدينة وكذلك جاءت نسب المقيمين في الريف داخل دمشق وخارجها متقاربة جداً ما بين 39.1 في ريف دمشق و 36.5 مقيمين في بقية أرياف مدن سورية.

– العمر:

جدول رقم ( 3 ) يبين توزع أفراد العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة%
أقل من 18	0	0
18 – 20	139	46.3
21 – 23	152	50.7
24 فأكثر	9	3
مجموع	300	100

يبين الجدول رقم 3 توزع أفراد العينة حسب الفئات العمرية حيث لا يوجد من هم دن الثامنة عشرة أما الفئة العمرية 18 – 20 فقد بلغت نسبتهم 46.3 أما الفئة العمرية من 21 – 23 فقد بلغت النسبة 50.7 % أما من كانت أعمارهم أكثر من 24 فقد كانت نسبتهم ضئيلة جداً ولم تتجاوز 3 %.

وهذا مؤشر إيجابي إلى أن الطلبة يعبرون سنواتهم الدراسية في فترات زمنية معقولة ومقبولة فمن يزداد عمره عن 24 عاماً كانت نسبته ضئيلة جداً وليست لها أية دلالة إحصائية.

– الكلية:

جدول رقم ( 4 ) يبين توزع أفراد العينة حسب الكلية

الكلية	العدد	النسبة%
الآداب	173	57.7
الحقوق	32	10.7
الطب	27	9
الصيدلة	18	6
الهندسة	27	9
الاقتصاد	23	7.7
مجموع	300	100

– القسم:

جدول رقم ( 5 ) يبين توزيع أفراد العينة القسم

النسبة %	العدد	القسم
9.7	29	اللغة الإنكليزية
7.3	22	اللغة الفرنسية
6	18	اللغة العربية
4.7	14	التاريخ
7	21	الجغرافية
3.7	11	الفلسفة
11	33	علم الاجتماع
5.3	16	الصحافة
3	9	المكتبات
7.7	23	اقتصاد
9	27	طب
10.7	32	حقوق
9	27	هندسة
6	18	صيدلة
100	300	مجموع

السنة الدراسية:

جدول رقم ( 6 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية

النسبة %	العدد	السنة الدراسية
11.7	35	الأولى
32	96	الثانية
39.3	118	الثالثة
16.3	49	الرابعة
0.7	2	ماجستير
0	0	دكتوراه
100	300	مجموع

يبين الجدول توزيع أفراد العينة على الكليات حيث شكل طلبة كلية الآداب الأكبر من مجموع أفراد العينة الـ 300 كما هو مبين في الجدول رقم 4 ، كذلك شملت العينة كما هو مبين من الجدول رقم ( 5 ) كلية الآداب بمختلف أقسامها وكلية الاقتصاد وكلية الطب والهندسة والصيدلة وكلية الحقوق كذلك غطت العينة مختلف السنوات الدراسية كما هو مبين في الجدول رقم ( 6 ) .

### – المستوى التعليمي للأبوين:

جدول رقم ( 7 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأبوين

النسبة%	العدد	المستوى التعليمي للأبوين
43	129	منخفض
35.3	106	متوسط
21.7	65	مرتفع
100	300	مجموع

أما الجدول رقم ( 7 ) والذي يبين المستوى التعليمي لأبوي أفراد العينة حيث بلغت نسبة الذين أبأؤهم من ذوي التعليم المنخفض ما نسبته 43 % من واقع التكرارات والبالغة 129 تكراراً من أصل أفراد العينة وهذه نسبة عالية جداً إذ من المفترض أن تكون مستوى تعليم الغالبية من أفراد العينة من التعليم المتوسط لأن آباء المبحوثين يفترض أن يكونوا من الجيل الذي توافرت له فرص التعليم والمدارس والاهتمام الكبير من قبل الدولة ولكن يبدو أن فهم الظاهر هو أبعد من حدود التصورات الخارجية

### – عدد أفراد الأسرة:

جدول رقم ( 8 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

النسبة%	العدد	عدد أفراد الأسرة
9.7	29	وحيد
39	117	3 – 1
44.3	133	7 – 4
7	21	7 فأكثر
100	300	مجموع

يشير الجدول رقم ( 8 ) والذي يبين عدد أفراد الأسرة فيمكن أن نقرأه واعياً وواضحاً بتتظيم الأسرة وتحديد النسل واتجاه آباء أفراد العينة باتجاه الأسرة النووية الصغيرة. حيث بلغت نسبة الابن الوحيد للأسرة قرابة 10 % وبتكرار مقداره 29 تكراراً وهذا بتقديرنا له مؤشرات كبيرة إلى أن الأجيال المعاصرة تسعى باتجاه تحديد النسل وهذا له مؤشرات ودلالاته

التي تعبر عن تغير كبير في البنية الفكرية للإنسان في مجتمعنا والانتقال من التفكير التقليدي إلى التفكير المعاصر ومما يؤيد ذلك هو أن الأسر صغيرة الحجم والتي يبلغ عدد أفرادها من 1 – 3 وصلت إلى نسبة مقدارها 39 % وبواقع عددي مقداره 117 فرداً من أفراد العينة ، أما الذين ينتمون إلى أسر متوسطة الحجم فقد بلغ عددهم 133 وبنسبة مئوية 44.3 فالأرقام الواردة في الجدول رقم 8 لها مؤشرات ودلالاته المرتبطة بمؤشرات الجدول رقم 2 والذي يبين مكان إقامة أفراد العينة بين الريف والمدينة حيث لا زالت الأسرة الريفية أسرة كبيرة وغير خاضعة لتحديد النسل أو تنظيمه أما بالنسبة للمدينة فالأمر مختلف حيث تتجه الأسرة الصغيرة باتجاه التنظيم.

### – مكان السكن أثناء الدراسة:

جدول رقم ( 9 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب السكن الحالي

النسبة %	العدد	السكن الحالي
48.3	145	مع الأهل
9	27	عند أقرباء الأب
0	0	عند أقرباء الأم
31.3	94	المدينة الجامعية
10.7	32	أجرة مع الأصدقاء
0.7	2	أخرى
100	300	مجموع

غالبية أفراد العينة يقيمون مع الأهل وبنسبة مقدارها 48.3 ، عند أقرباء الأم لا يوجد في، وفي المدينة الجامعية 31.3 % ومن يقومون بالاستئجار مع الأصدقاء 10.7 % إن ما يشير إليه هذا الجدول هو تعبير صادق عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع وتفاوت الإمكانيات والقدرات واستمرار علاقات المجتمعية التقليدية في بعض جوانبها حيث بلغت نسبة لمقيمين أثناء الدراسة عند أقرباء الأب 9 % من مجموع أفراد العينة وبواقع تكراري بلغ 27 مبحوثاً. وعدم وجود من يسكن عند أقرباء الأم له مؤشرات أيضاً بمعنى أن مجتمعنا لا زالت فيه السيادة للعلاقات القرابية من طرف الأب دون الأم وهذا له مؤشرات ودلالاته المعبرة عن واقع حال عملية التغير الاجتماعي وهذا أمر طبيعي.

اللافت أن هناك 94 طالباً وطالبة من أفراد العينة وبسبة مقدارها 31.3 % يقيمون في المدينة الجامعية وهذا مؤشر له أهميته حيث تسهم توجهات الدولة باتجاه تأمين السكن للطلاب في المدن الجامعية مما يسهل عليهم إمكانية الانتساب إلى الجامعة.

## – الحالة الاجتماعية:

جدول رقم ( 10 ) يبين توزع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

النسبة	العدد	الحالة الاجتماعية
99.3	298	أعزب
0.7	2	متزوج
100	300	مجموع

يبين الجدول المتعلق بالحالة الزوجية إلى أن 99.3 % من مجمل أفراد العينة غير متزوجين وهم من الفئة العمرية ما بين 18 – 24 وهذا له أيضاً مؤشرات الإيجابية وهو ارتفاع سن الزواج ولم يعد الزواج المبكر وخاصة بالنسبة إلى الإناث أمر محبباً أو مرغوب به على الأقل بالنسبة للشباب المنتسب إلى الجامعة.

## ثانياً : معلومات تتعلق بالممارسة الديمقراطية ضمن المؤسسات التعليمية:

جدول رقم ( 11 ) يبين توزع العينة حسب رؤيتهم لديمقراطية ما قبل الجامعة

النسبة	العدد	الديمقراطية في مرحلة ما قبل الجامعة
66	198	نعم
34	102	لا
100	300	مجموع

أما الجدول رقم 11 والمتضمن مدى ممارسة المؤسسات التعليمية قبل الجامعية لأساليب الحياة الديمقراطية وتحديداً في المدارس الابتدائية والثانوية فقد أجاب 66 % بنعم وبواقع تكراري مقداره 198 من مجمل أفراد العينة وبواقع 34 % وبواقع تكراري 102 من مجمل أفراد العينة وهذه الأرقام بتقديرنا أنه تصور الواقع بصور دقيقة مقبولة حيث تختلف أساليب ممارسة الحياة الديمقراطية من مؤسسة تعليمية إلى مؤسسة تعليمية أخرى على الرغم من أن التعليمات التنفيذية والغالبية المطلقة من هذه المدارس هي تابعة للدولة.

جدول رقم (12) يبين توزع أفراد العينة حسب ممارستهم للديمقراطية في مرحلة ما قبل الجامعة

المجموع	النسبة	لا	النسبة	نعم	اختيار الآتي
300	30	90	70	210	قائد الطليعة
300	74.3	223	25.7	77	قائد الفرقة
300	74.3	223	25.7	77	قائد الوحدة
300	81	243	19	57	القيادة الطلابية في شببية الثورة

يشير الجدول رقم ( 12 ) والمتعلق بمدى المساهمة الديمقراطية لأفراد العينة في حياتهم قبل الجامعية والمتعلقة بمدى مساهمتهم باختيار قائد الطليعة فقد أشار 70 % من مجمل أفراد العينة إلى أنهم كانوا يمارسون هذا الدور ، في حين أن 30 % منهم أشار إلى غياب هذا الدور وبالتالي لم تكن لديهم الفرصة لممارسة الديمقراطية ن أما في اختيار قائد الفرقة فقد أشار 74.3 منهم إلى لم يمارسوا الديمقراطية في اختياره ، وذات النسبة أشارت إلى أن اختيار قائد الوحدة في المدرسة شأن لا علاقة لطلبة فيه ، وارتفعت النسبة إلى 81 عندما من مجمل أفراد العينة وبواقع تكراري 243 فرداً حيث بينوا أنهم لم يمارسوا هذا الدور في اختيار القيادات الشببية. وأجاب 19 % منهم وبواقع تكراري مقداره 57 تكراراً أنهم يسهمون في اختيار القيادة الطلابية . وهذا له أهميته ودلالته الرقمية الخطيرة إذ المفترض أن تكون منظمة الطلائع المنظمة التي ينبغي لها أن تقوم بدور تعليمي تنظيمي وإعداد لشخصية الطفل أو التلميذ وأهم ما يجب أن تقوم به تنوير تعليم هؤلاء الأطفال الممارسة الديمقراطية وكذلك الأمر بالنسبة لشببية الثورة . ولربما جاءت الأرقام مخيبة للأمل فإذا كانت هناك بعض ممارسات ديمقراطية في مرحلة الشببية والمرحلة العمرية الأكثر حيوية وضرورية لتعليم السلوك الديمقراطي فقد غابت غياباً مريباً حيث بلغت النسبة كما سبق وأشرنا 81 % ممن أجابوا أنهم لا يسهمون في اختيار القيادات الشببية.

جدول رقم ( 13 ) يبين توزيع أفراد العينة حسب رؤيتهم للجامعة على أنها واحة للحرية

الجامعة واحة للحرية	العدد	النسبة
نعم	191	63.7
لا	109	36.3
مجموع	300	100

تشير معطيات الجدول رقم ( 13 ) المتضمن السؤال حول نظرة الطالب الجامعي إلى الجامعة فيما إذا كانت تشكل واحة للحرية أم لا حيث بلغت نسبة من أجابوا بنعم 63.7 % وبواقع تكراري 191 من مجمل أفراد العينة وهذه نسبة جيدة جداً والموقف من الجامعة ، أما نسبة من أجابوا بأن الجامعة لا تمثل ذلك فقد بلغت 36.3 % وبواقع تكراري بلغ 109 من مجمل أفراد العينة وهذه النسبة بحد ذاتها تؤكد اختلاف النظرة حول الجامعة الأمر الذي يمكن الوقوف عنده من أن الجامعة قياساً إلى مؤسسات المجتمع الأخرى عي المؤسسة الأفضل سيما وأن الشباب المنحدرين من أوساط اجتماعية متباينة تبدو لها الجامعة المكان الأكثر حرية.

جدول رقم ( 14 ) يبين توزع أفراد العينة حسب خيارات محددة

المجموع	النسبة	لا	النسبة	نعم	اختيار الآتي بحرية
300	30	90	70	210	الجامعة
300	10.3	31	89.7	269	الكلية
300	34.3	103	65.7	197	القسم

يشير هذا الجدول إلى أن الغالبية العظمى من الطلاب قد اختاروا الجامعة بإرادتهم حيث بلغت النسبة 70 % وبواقع تكراري 210 من مجموع العينة أما بالنسبة للكلية فكانت النسبة مرتفعة جداً حيث بلغت 89 % ، أما اختيار الطلاب للقسم الذي يدرسون فيه فبلغت نسبة من اختاره بإرادته 65.7 % الأمر الذي يشير إلى مصداقية الطلبة في إجاباتهم من أن الطلبة اختاروا الجامعة والكلية بمحض إرادتهم والكلية نظرية كانت أم علمية . ولكن نسبة الأقسام كانت أقل من الجامعة والكلية وهذا له أسبابه وهو مرتبط بقدرات الكليات والأقسام وطاقتها الاستيعابية الأمر الذي لا يتيح للطلبة تحقيق رغباتهم واختيار نوع الاختصاص المحبب أو المرغوب من قبل الطالب لذلك نرى أن النسبة التي أجابت بعدم اختيارها لقسم فقد بلغت 34.3 % وهذه نسبة معقولة جداً من حيث أن عملية الاختيار تتم من خلال الحاسب ووفق مجموع من المؤشرات منها مؤشر الدرجة والاختصاص المطلوب ... الخ

جدول رقم ( 15 ) يبين توزع أفراد العينة حسب الشعور بالحرية داخل قاعات المحاضرة

النسبة %	العدد	أنظمة الجامعة ديمقراطية
80.3	241	نعم
19.7	59	لا
100	300	مجموع

ويشير هذا الجدول إلى أن أنظمة الجامعة من وجهة نظر أفراد العينة ديمقراطية وبنسبة بلغت 80.3 % وهذه نسبة عالية جداً ومؤشر إيجابي.

جدول رقم ( 16 ) يبين توزع أفراد العينة حسب الشعور بالحرية داخل قاعات المحاضرة

النسبة %	العدد	الشعور بالحرية داخل قاعة المحاضرات
65	195	نعم
35	105	لا
100	300	مجموع

يشير الجدول رقم ( 16 ) والمتضمن سؤال الطلاب عن مدى شعور الطلاب بالحرية داخل قاعات المحاضرات فقد أجاب 65 % بنعم وبتكرار مقداره 195 % أما الذين لا يشعرون بذلك فقد بلغت نسبتهم 35% وهي نسبة هامة على الرغم من انخفاضها إلا أنها ذات دلالات تحتاج إلى أبحاث معمقة أكثر .

جدول رقم ( 17 ) يبين توزع أفراد العينة حسب الشعور بالحرية داخل القاعة الامتحانية

النسبة %	العدد	الشعور بالحرية داخل قاعة الامتحان
33	69	نعم
77	231	لا
100	300	مجموع

يشير الجدول رقم ( 18 ) والمتضمن سؤال الطلبة عن مدى الشعور بالحرية داخل القاعة الامتحانية فقد أشار 77 % منهم إلى أن هذا الأمر لم يحدث وهناك العديد من المضايقات التي تتم أثناء أداء الطالب لامتحانه داخل القاعة الامتحانية تحرمه من هذا الحق وهذا مؤشر خطير لأن فقدان الأمان النفسي للحرية أثناء أداء الامتحان يؤثر على نتيجة الطالب وقد تدفع بطالب مجتهد إلى الرسوب كما أشار أفراد العينة نتيجة سطوة وديكتاتورية المراقب وسحبه للأوراق الامتحانية بحق وبدون حق. وهذا الأمر يحتاج إلى قراءة متأنية لهذه النتيجة لأنه معروف بالنسبة إلينا أن هناك نقص في الكادر الإداري في الكلية ولزيادة عدد لطلبة ونقص في الإداريين الأمر الذي يضطر الكلية إلى الاستعانة بالأذن في سد النقص من المراقبين ولا يخفى على أحد أن هؤلاء قد تتشكل لهم عقدة النقص نتيجة ممارستهم لوظيفتهم ففرصة استلام دور لا يتناسب مع إمكانياتهم ومؤهلاتهم قد يجعلهم يعوضون هذا الأمر عند مراقبتهم للطلاب فيستخدمون نقل هذا الطالب أو ذلك من مكان لآخر أو يسحبون منه الورقة الامتحانية أو يحابون لبعض الطلاب من الجنس الناعم كما أشار بعض أفراد العينة وقد يكون الأمر أسوأ مما سبق إذا أخذ المراقب يتفوه بألفاظ جارحة لهذا أو ذاك من الطلاب مما يعكر صفو الامتحان فيضطرب الطالب ويسوء فهمه لأسئلة الامتحان. وأشار 33 % منهم إلى أنهم يشعرون بالحرية داخل القاعة الامتحانية ويحتاج الأمر إلى دراسات معمقة .

جدول رقم ( 18 ) يبين توزع أفراد العينة حسب الخوف من الحوار مع الأساتذة

النسبة	العدد	الخوف من محاوره الأستاذ
65.7	197	نعم
34.3	93	لا
100	300	مجموع

ويشير الجدول إلى أن 65.7 % من الطلاب من مجمل أفراد العينة وبتكرار بلغ 197 أنهم لا يخافون محاوره الأستاذ الجامعي ، أما الذين أجابوا بلا فقد بلغت نسبتهم 34 % ومما ناه بأن هناك تناقض مع معطيات هذا الجدول مع معطيات الجدول رقم 16 الأمر الذي يستدعي ضرورة الوقوف جدياً أمام الأسباب الكامنة خلف خوف الطلبة من الأساتذة الأمر الذي يعني في أدنى حدوده أن هناك ممارسة غير ديمقراطية من قبل الأستاذ تجعل الطالب يخافه سيما وأن الديمقراطية تعني الحرية والمساواة والعدالة.

جدول رقم (19) يبين توزع أفراد العينة حسب الرضا عن المقررات الدراسية

النسبة	العدد	الرضا عن المقررات الدراسية
61	183	نعم
39	117	لا
100	300	مجموع

أما الجدول رقم 18 فيشير إلى أن 61 % من أفراد العينة أجابوا بنعم والمعبر عن رضا الطلبة عن المقررات الدراسية ، أما من عبر عن عدم رضاه عنها فقد بلغت نسبتهم 39 % وبتقديرنا هذه النسبة مقبولة جداً وتعبر عن مصداقية كبيرة فيما إذا أخذت تلك النسب بأبعادها الفعلية ومواقع الطلبة منها

المساهمة بانتخاب اللجان الطلابية جدول رقم ( 20 ) يبين توزع أفراد العينة

النسبة	العدد	انتخاب اللجان الطلابية
59.7	179	نعم
40.3	121	لا
100	300	مجموع

يشير الجدول أعلاه إلى نسبة المساهمين بانتخاب اللجان الطلابية قد بلغت 59.7 % وبتكرار مقداره 179 أما نسبة غير المشاركين فقد بلغت 40.3 الأمر الذي يستدعي جدياً البحث عن الأسباب الفعلية التي تمنع هؤلاء الطلبة من عدم مشاركتهم في اختيار اللجان الطلابية التي من شأنها أن تشكل دعماً نفسياً ودفاعياً بالنسبة لطلاب.

جدول رقم ( 21 ) يبين توزع أفراد العينة حسب المساهمة بانتخاب القيادات الحزبية

النسبة	العدد	انتخاب القيادات الحزبية
50.3	151	نعم
49.7	149	لا
100	300	مجموع

يشير الجدول رقم 21 إلى حالة التوازن بين أفراد العينة تكاد تكون متساوية بين من يسهم بالانتخابات السياسية للقيادات الحزبية وبين من لا يؤدي هذا الدور.

جدول رقم ( 22 ) يبين توزع أفراد العينة حسب المشاركة بالانتخابات النيابية ( مجلس الشعب )

النسبة	العدد	المشاركة بالانتخابات النيابية ( مجلس الشعب )
37	111	نعم
63	189	لا
100	300	مجموع

يشير الجدول رقم 22 إلى تدني نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشعب بالنسبة للشباب الجامعي حيث بلغت نسبة المشاركين 63 % وبتكرار مجموعه 189 من مجمل العينة المدروسة وهي نسبة كبيرة مرتفعة تستدعي الوقوف عندها من أجل طرح عديد من التساؤلات لماذا هذه السلبية حيال مجلس الشعب الذي من المفترض أن يمارس كل مواطن حقه في نعم أو لا لهؤلاء الأعضاء لأنهم من الشعب ويعملون باسم الشعب ويصلون إلى البرلمان.

جدول رقم ( ) يبين توزع أفراد العينة حسب المشاركة بالانتخابات البلدية

النسبة	العدد	انتخابات المجالس البلدية
25.7	77	نعم
74.3	223	لا
100	300	مجموع

أما الجدول 22 فقد جاءت نتائجه مخيبة أكثر للأمال حيث بلغت نسبة من لا يمارسون هذا الحق الانتخابي 74.3 % وهي نسبة مرتفعة جداً ولها مؤشرات ودلالاتها الاجتماعية والمعرفية والسياسية... الخ.

جدول رقم ( 24 ) يبين توزع أفراد العينة حسب ديمقراطية الإدارات

المجموع	النسبة	لا	النسبة	نعم	ديمقراطية الإدارات الآتية
300	34	102	66	198	الجامعة
300	32.7	98	67.3	202	الكلية
300	26.7	80	73.3	220	القسم

أما الجدول رقم 24 والمتضمن الموقف من الإدارة الجامعية والكلية والقسم فقد جاء الموقف من الجامعة وديمقراطيتها نسبة جيدة مقدارها 66 % حيث أجاب 198 بنعم على أن الجامعة ديمقراطية و 34 % أجابوا بأنها ليست كذلك، أما بالنسبة للكلية فقد بلغت نسبة من أشار إلى ديمقراطيتها 67 % وهي متقاربة من نسبة الجامعة أما بالنسبة للأقسام فقد ارتفعت النسبة إلى 73 % وهذا مؤشر إيجابي جداً وعلى ما يبدو أن عملية الاحتكاك المباشر بين الطلاب وإدارتهم تخلق نوعاً من علاقات التفاعل الإيجابي أظهرتها رؤية الطلبة حول ديمقراطية الأقسام وما يؤثر إلى صدق البيانات أن النسب الأخرى السلبية جاءت متقاربة حيال تلك الإدارات 34 % ، 32.7 % ، 26 %.

جدول رقم ( 25 ) يبين توزع أفراد العينة حسب الشعور بالمساواة مع بقية الطلاب

النسبة	العدد	الشعور بالمساواة مع بقية الطلاب
69.6	209	نعم
30.3	91	لا
100	300	مجموع

يشير الجدول رقم 25 إلى أن المساواة والإحساس بها بين طلبة الجامعة هو الإحساس والشعور الأكثر حضوراً بين الطلبة وهذا مؤشر في غاية الإيجابية الذي يمكن البناء عليه حيث بلغت النسبة 69.6 ممن أجابوا بنعم إنهم يشعرون بالمساواة مع أقرانهم من الطلاب

جدول رقم ( 26 ) يبين توزع أفراد العينة حسب توجيه النقد لأي من الجهات الآتية:

النسبة	لا	النسبة	نعم	إمكانية توجيه النقد لكل من
73.7	221	26.3	79	المنظمة الطلابية
73.7	221	26.3	79	إدارة الكلية
39.7	119	60.3	181	إدارة القسم
75.7	227	24.3	73	الأستاذ
97.7	293	2.3	7	الإدارة الامتحانية

يشير الطلاب أفراد العينة المدروسة إلى أن إمكانية النقد أمراً متعذراً جداً لكل من المنظمة الطلابية وإدارة الجامعة والأستاذ والخوف الأكبر جاء من الإدارة الامتحانية حيث بلغت النسبة 79.7 % وهي نسبة مرتفعة جداً ودلالاتها بمنتهى الخطورة وأن النقد محظور ويخافه الطالب جداً . أما بالنسبة إلى الخوف من إدارة القسم فقد أشار 60.3 % من الطلاب أن إمكانية توجيه النقد لهذه الإدارة أمراً متاحاً وهذا يتوافق مع ما ذكر في جدول سابق عن الأسلوب الديمقراطي الذي يتعامل به القسم مع لطلبة.

جدول رقم ( 27 ) يبين توزع أفراد العينة حسب إبداء الرأي بالمناهج الدراسية

النسبة	العدد	إبداء الرأي بالمناهج
36.3	109	نعم
63.7	191	لا
100	300	مجموع

يشير الجدول المذكور أن 63.7 من أفراد العينة أجابوا بلا أي لا يشاركون قبي اختيار نوع مفردات المقررات ولا حتى محتواها ، وهذا شرط من شروط الحرية الأكاديمية التي ينبغي أن تتوفر في مكونات العملية التعليمية الثلاث : الطالب، الإدارة الجامعية ، ومحتوى المناهج وتوجهاتها .

ومما لا شك فيه هذا انتقاص من حرية الطالب والإملاء عليه دون التفكير بمدى تطابق رغبة الطالب مع ما يتعلمه خاصة في المرحلة الجامعية . أما من أجابوا بنسبة 36.3 فهي في اعتقادنا تشكل نسبة معقولة وذات دلالة على التنوع القائم ووجهات النظر المختلفة حول فهم الطلبة لمضمون ومحتوى الحرية الأكاديمية كأحد مكونات الممارسة الديمقراطية التي بدونها من المتعذر القول بوجود ممارسة فعلية للديمقراطية.

جدول رقم ( 27 ) يبين توزع أفراد العينة حسب ديمقراطية الأسرة

النسبة	العدد	ديمقراطية الأسرة
75.7	227	نعم
24.3	73	لا
100	300	مجموع

أما الجدول ( 27 ) والمتضمن السؤال عن الأسرة التي ينتمي إليها المبحوث ومدى ديمقراطية كانت الإجابة وبنسبة مرتفعة بلغت 75.7 % وهي نسبة عالية جداً وبعائنا أن هذه النسبة تحتاج إلى وقفة تأملية تكشف عن مدى صدق أفراد العينة مع إجاباتهم وربما يكمن خلف بعض من تلك

الإجابات نوع من الإخفاء والتمويه التي هي من السمات التي يتسم فيها الفرد في مجتمعاتنا أي اعتبار الإجابة بعدم ديمقراطية الأسرة هو نوع من الإساءة إلى الأسرة وهذا إشكال معرفي يحتاج إلى زمن من أجل تجاوزه والتميز بين العلمي والشخصي. ومن أجل أن لا نرى الأشياء في سطحها الخارجي فإن عينة الدراسة تنتمي إلى أوساط أسرية بدون أدنى شك هي أوساط متنورة خاصة إذا أخذنا بلغة القياس والمقارنة بين من يسمح لأبنائه بالانتساب إلى الجامعة وبين من يرفض ذلك رفضاً مطلقاً. إضافة إلى ذلك فإن الشباب الجامعي في غالبيته ينتمي إلى أسر شابة وفتية وحصل أبواؤهم على قدر معقول من التعليم الأمر الذي يمكن معه القول أن هناك نمط جديد من السلوك يختلف عن النمط التقليدي وبالتالي قد يجانب تلك النسبة قدر كبير من المصادقية. أما النسبة المقابلة والتي بلغت نحو 24.3% وهي نسبة معقولة جداً تمثل فئات اجتماعية ليست ديمقراطية مع أبنائها وهي ذات نمط تقليدي تلمي على أبنائها ما تريده لأنها ترى في ذلك صواباً.

## نتائج البحث

- 1 – هناك أزمة على المستوى العالمي بالنسبة للديمقراطية .
- 2 – لم تغب الديمقراطية عن ساحة المجتمعات الإنسانية أكثر مما هي غائبة الآن .
- 3 – لقد انحرفت الديمقراطية في معاقلها الأم عن مسارها لتتحول إلى مسارات أخرى هي في غالبها ديكتاتورية وعلى المستوى العالمي.
- 4 – التأسيس الديمقراطي عربياً لا زال يسير سيراً سلحفائياً وربما سيستمر طويلاً سيما وأن الديمقراطية تواجه تفهراً عالمياً.
- 5 – الديمقراطية في المجتمعات العربية يكثر الكلام عنها وكأنه يجسد خوفاً حقيقياً منها.
- 6 – ممارسة الديمقراطية يحتاج إلى إيمان بقيم الديمقراطية من عدل ومساواة وتعليم وصحة وتأسيس ثقافي... الخ
- 7 – الديمقراطية تحتاج إلى مجتمعات معرفية السيادة فيها للعقل العلمي ومتطلباته لأنها مفهوم يحتاج إلى ممارسة وهذا ما لم يتذوق طعمه الشرق قط.
- 8 – التعليم رديف الديمقراطية والشباب الجامعي طامح إلى ذلك ويحتاج إلى من يأخذ بيده.
- 9 – مؤسسات المجتمع الحديثة تمثل رحماً حقيقياً لولادة الديمقراطية ولكن ضمن شروط على المستويين الداخلي والخارجي.

## مراجع البحث

- 1- إبراهيم مدكور، وآخرون، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة الهيئة العامة للكتاب. 1975.
- 2- علي أسعد وطفة. بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص.9
- 3- علي أسعد وطفة. بنية السلطة، (م.س)، ص.01
- 4- محمد كامل ليله. النظم السياسية - الدولة والحكومة، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، صص 734، 35.
- 5- فرانسوا شاتيله، ترجمة خليل أحمد خليل، تاريخ الأفكار السياسية، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1984، ص.15
- 6- فرانسوا شاتيله، شعر، خليل أحمد خليل (ن س)، ص.15
- 7- فرانسوا شاتيله، المصدر السابق صص 18- 19.
- 8- فرانسوا شاتيله، المصدر السابق ص.25
- 9- انظر، محمد كامل ليله. النظم السياسية في الدولة والحكومة.
- 01- روبرت ماكي ر، تكوين الدولة، ترجمة. حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت 1984، ص 219.
- 11- روبرت ماكي ر، تكوين الدولة، المرجع السابق، ص 223.
- 12- مدونه جوستنيان، ترجمة عبد العزيز فهمي - عالم الكتب، بيروت ص11، (نقلا عن مجلة عالم الفكر. د. إمام عبد الفتاح).
- 13- زكي نجيب محمود؛ حياة الفكر في العالم الجديد» دار الشروق بالقاهرة 2891، ص.41
- 14- روبرت ماكي ر، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص.232
- 15- J.J.Rousseau - The Sociact P. 4, Eng
- نقلا عن عبد الرحمن بدوي، عالم الفكر مج22، العدد2 فصليه، 1993، ص.205
- 16- عبد الرحمن بدوي، «إمانويل كانط: فلسفة القانون والسياسة» وكالة المطبوعات والنشر، الكويت 1979، ص.32
- 17- انظر عبد الرحمن بدوي: «إمانويل كانط».
- 18- يحيى الجمل. الحرية والمذاهب السياسية المختلفة، مجلة عالم الفكر، المجلد الأول العدد الرابع 1971.
- 19- جون ستوارت ميل. أسس الليبرالية السياسية، مج1 ترجمة إمام عبد الفتاح إمام، ص.18

- 20- انظر آلان تورين, ما الديمقراطية. ترجمة عبود كاسوحة, منشورات وزارة الثقافة السورية, دمشق 2002, ص. 11
- 21- آلان تورين, ما الديمقراطية, ص. 12
- 22- آلان تورين, ما الديمقراطية, ص. 13
- 23- عبد الغفار مكوي, جذور الاسترداد, مجلة عالم الفكر, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت, العدد 192, كانون أول, 1924, ص. 227
- 24- انظر, مجلة عالم الفكر, حسنين توفير إبراهيم, العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية رؤية أدلية من منظور, علم الاجتماع السياسي, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت, مج 28 العدد الثاني / اكتوبر / ديسمبر, 1999, ص. 206
- 25- مصطفى تركي, السلوك الديمقراطي, عالم الفكر, وزارة الأعلام - دولة الكويت, مج 22, فصيلة العدد الثاني / اكتوبر - نوفمبر - ديسمبر, 1993, صص 117 - 118
- 26- انظر مجلة عالم الفكر, مصطفى أحمد تركي, السلوك الديمقراطي, مرجع سابق .
- 27- مجلة الفكر العربي, مصطفى أحمد تركي, 123 - 125
- 28- انظر مجلة عالم الفكر, المنجي الزيدي, مقدمات لوسبولوجيا الشباب مج 30 / العدد 3, فصيلة / يناير, مارس, 2003, 25 - 27
- 29- غالي شكري, دكتاتورية التخلف العربي - مقدمة في تأصيل سوسبولوجيا المعرفة. دار الطليعة والنشر, بيروت, 1968, ص. 5.